



19ve





بلوغ المآرب

علي بن احمد ابو صبرين



٢١٦,٢٠٨

م.

بلوغ المأرب ، تأليف باصبرين ، على بن أحمد

- ١٣٠٤ هـ . كتب سنة ١٢٩٧ هـ .

٩ ق

٢٤ س

١٧×٢٤ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع ( ٩ - ١ ق ) ،  
خطها نسخ حديث .

١٩٧٥  
م

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .



بلوغ المأرب ، تأليف باصبرين ، على بن أحمد

م

- ١٣٠٤ هـ . كتب سنة ١٢٩٧ هـ .

٩ ق ٢٤ س ١٧×٢٤ سم  
نسخة جيدة ، ضمن مجموع ( ق ١ - ٩ ) ،  
خطها نسخ حديث .

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .

١٩٧٥  
م ١

ترجمه أهل الرشيدة محمد الهندي صادق والشهيد محمد  
مراد لكتاب رئيس الاستاذ احمد طاهر الملا  
من التركية الى العربية ، تأليف احمد طاهر  
الملا . كان حيا قبل ١٢٩٦ هـ . ترجمه محمد  
الهندي صادق ومحمد مراد . كانا حين قبل  
سنة ١٢٩٦ هـ . كتبت سنة ١٢٩٦ هـ .

٢١٦، ٢٠٨

م

٣ ص مختلفة المصطرة ٢٤×٧ سم  
نسخة حسنة ، ضمن مجموع ( ص ١ - ١٢ ) ، خطها نسخ  
مستاد بآخرها صورة كتاب القاضي الوارد على  
يد الوالي حاليه باشا حول آذان العصر  
١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
أ - المؤلف ب - المترجمان ج - تاريخ النسخ  
د - رسالة في دخول وقت العصر

١٩٧٥  
م ٢

لواء النصر رواية المثل في العصر ، تأليف محمد  
صالح بن مديق كمال كان حيا قبل سنة ١٢٩٧ هـ  
خط سنة ١٢٩٧ هـ .

٢١٦، ٢٠٨

م

٦ ص ٢٤ س ١٧×٢٤ سم  
نسخة جيدة ، ضمن مجموع ( ق ١ - ١٣ ) ، خطها  
نسخ حديث .

١٩٧٥  
م ٣

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - رسالة  
في وقت دخول العصر



هكذا . بلوغ المأرب في التزويد بسجج الاهل انيب

المكتبة العديرة  
لصاحبها محمد الحمد العديري  
و اولاده - الرياض

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب بلوغ المأرب  
اسم المؤلف علي بن احمد بن سعيد البوصيري  
تاريخ النسخ ١٢٥٠ هـ  
عدد الاوراق ٩  
ملاحظات (دبير)  
الرقم ١٩٧٥

١٠٤



**بسم الله الرحمن الرحيم** بحمد الله تعالى الذي جعل في المصطفى من الرغبات راحة  
 وكان في الغمة والفتنة والصلوات والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته  
 الكرام **ما بعد** فيقول الفقير لرحمة الغني القدير بلامين علي بن أحمد بن سعيد  
 أبو صبر بن بعد الدعاء المفروض على سيدنا وسيد جميع وعلى سيدنا قافض مكة  
 المكرمة وباقي ساداتنا علماء المذاهب الأربعة الأعلام وولاتنا الكرام وكافة  
 الأشراف والسادة العظام وأهل الجاهة والرتب والجل والمعتقد  
 والنقض والابرار في مدارج سبيل الخير منظر مثل هذا المجلس العام  
 لتحقيق وقت **الأول** واذن الأعلام وحكم مكث المالكين في المطاف  
 حول البيت وخلق المقام ولقوان عنة في قبول كونه لما عندي وذلك  
 ان لي منذ خمس سنين وانا ارجع اهل بيدي جدي في التزامهم بقاء **اذان**  
**اعلان** دخول اول وقت **العصر** حان مضي تسع ساعات ونصف وبسببه  
 دائما شتاء وغيره فلم يجمع فيهم مع امتناع الالتزام المذكور شرعا لما  
 يلزم على ذلك من تقديم **اذان** الاعلان عن اول **العصر** الاول فضلا عن الثاني  
 في خوايا ما لفتنا **١٥٥٢** يوم كما في رسالة الرئيس وقد يتأخر عنه في اكثر المصنعة  
 بما بين دقيقه **الحرف** دقيقه فيقوم الاعلان به في هذا المحل مقلد  
 رواية الاول بقاء اداء الظهور والجمعة الى الان وتلك رواية الثاني دخوله  
 ذلك الحين لما ركز في اذهان القامه ان مضي تسع ونصف غروب  
 عند اهل نجد يدخل وقت كل عصر على كل مذهب وليس كذلك مع  
 ان عقايدهم مختلفة فمنهم مقلد الثاني فقط كما لمقتى واتباعه الان  
 مع كون عملهم على الاول **وحي** التزامهم ايقاع **اذان** اعلام **الظهر**  
 والجمعة حين الاستوى لعدم دخول الوقت حينئذ باتفاق الامم  
 واهل مكة في عدم قبولهم مشكايتي باهل جدة وهم في مسؤوليتهم

وفي سكونهم على المالكين في المطاف بقرب **الكعبة** حيث يفتنون الطائف  
 حال طوافه من قرب المستنوت له حين طوافه اوليتم الركعتين او يقبل  
 الحجر او يزدحم المطاف على الطائفين بمكثهم فيه بلا عذر معتبر شرعا  
 وراجعت اهل مكة ايضا في التزامهم اذان اعلام العصر صلاة حين محل  
 ونصف غير في الاستوى لعدم موافقة **الاول** **العصر** **الاول** ولا الاول  
 الثاني فهو ممنوع لا يجوز لمقلد رواية العصر الثاني فقط لعدم دخول وقت  
 اذ لم يقلد رواية الاول التي عليها الصاحبا او قلدها مع اعتقاده امتناع  
 تعليله لها كما اوتي بذلك المفتي الآن ومتابعوه فتوا واعتقاد اتفاقا  
 فيهما وعلى المعتمد فقط في حق من يقلد رواية الاول مع اعتقاد ضعفها  
 وجازله **ان كان من العلماء** فقط في حق نفسه لا غير لان كان من  
 العوام فلا يقلد الضعيف مع اعتقاده ضعفه ولا في حق نفسه اللشدة  
 حاجة فاجوز في حق نفسه حينئذ فقط **وممنوع** على مقلد رواية  
**العصر الاول** الا اذ ان فقط لا يهاجم تاخير عن اول الاول بقاء اداء  
 الظهور واجمعه الى مثل ونصف غير في الاستوى اذ لم يقل احد من معتقد  
 رواية الاول بذلك على مقلد رواية الثاني ايضا لا يهاجم دخول الثاني  
 بذلك لما ركز في اذهان اهل مكة من ان هذا الاذان على المناظر في  
 هذا الان يدخل به اذ العصر في كل مذهب ليس كذلك في الواقع  
 بالنسبة لخصوص معتقد صحة رواية الثاني لا الاول واما **الصلاة حين**  
 مثل ونصف غير في الاستوى مصادفة او مع التزام ايقاعها حينئذ  
 كما في **مكة** فقط اضحى معتبره عند من يعتقد صحة رواية  
**العصر الاول** قولا واحدا وهم الايمة الثلاثة واتباعهم او على احتمال  
 مراجع او مساوي كما ياتي او لم يخطر ببال راجح ولا مر جوج ولا عطرول  
 ولا ثاني فصلافة صحيحة وعلى هذا حنفية ساير ممالك الدولة



العلية حتى يحارو كانوا على اول الاول **١٢٥٥** ثم اضطرب حال الحرمين  
 خاصة **فمكة** التي مر ابقاعها فيها حين مثل ونصو غير في الاستوى  
 الى عام **١٢٦٤** حين وصل القاضي عماد الدين افنديا يام ولاية حسيب  
 مجمع علماء **الحرم الشريف** في مجالس عامة متعددة مع مفاتي المذاهب الاربعه  
 وبعد محاورتهم مع بعضهم في ذلك وتم امرهم وانحط على ابقاعها اول  
 الاول وحكم بذلك عماد الدين افندي فلا وجه لبطلان حكم قاضي وافق  
 الحق على معتمد مذهبه كما استعلم ذلك بعد وامضاه حسب باسا  
 ايام ولايته بالحجاز الى ان انفصل عنها ثم عاد اهل مكة الى مثل ونصف  
 واهل جنه كطيه الى خصوص تسع ساعات ونصف غروبهم واهل  
 الطابق الى تسع ونلتين غروبهم غير ان صلاة طيبة حين عشر كامله  
 واهلها فبعيد اذان اعلامها ولم يبلغ بهما العصر الثاني بقاء من الخلق  
 على ما عليه السلف من اعتماد صحة العمل بالروايتين معا بل ترجيح اصلا  
 او مع ترجيح رواية الاول كونها هي المرفوق بالناس وعليها عمل جميع  
 اوجل الامة حنفية وغير حنفية وهذا الذي تلقيناه من مشايخنا  
 بالازهر الانور في **١٢٤٦** الى حدود فتوى مفتي مكة **الاندلس ١٢٩٤**  
 مع بعض علماء حنفية مكة بانه يمتنع ولا يجوز لكل حنفي تقليد رواية  
 العصر الاول وتفتيت بقواهم وبمعتقدهم جماعة من اهل مكة  
 وهنود بنو حرا فتم مصرحون بان اعتقادهم صحة رواية  
 العصر الثاني فقط وامر حجتها وانهم لم يقلدوا رواية العصر الاول  
 بل يعتقدون ابرام مع جواز علمهم بها وتقليد ما ومع ذلك لم  
 يخرجوا بها عن العصر الاول ولم يبلغوا فيها الثاني وذلك ليس  
 لتقليد رواية الاول بل بانهم على ظن دخول العصر الثاني

حين اذان تسع ساعات ونصف غروبهم في اعتقاد اهل جنه  
 او حين يؤذن العصر على من **الحرم** في اعتقاد اهل مكة مع عدم شعور  
 احد منهم بالواقع من انهم في ذلك الحين في وقت الاول لا الثاني فصلا  
 عليهم انهم صلوا الغريضة قبل دخول وقتها في الواقع بحسب معتقدهم  
 ولا عبرة بظن ان خطاوه وليس مجرد احرامهم بالصلاة بل بظن دخول  
 الوقت العصر الثاني تقليد الرواية العصر الاول لعدم التضرع لارادة  
 تقليد لها لا صريحا ولا ضمنا بل هو مصمم على عدم ارادتها **ثم ليعلم**  
 ان العصر الثاني لا يدخل في ارض الحجاز قبل كمال عشر ساعات غروبهم ابدأ  
 في عرض مكة المشرفة وفي نادر الايام ليومين عندنا او اكثر منها عند  
 غيرنا لمقتضى عارض قد يدخل اوله حين عشر كامله غروبهم ثم  
 يتزايد الى ان لا يدخل اوله الا حين عشر ساعات غروبهم وثمان وعشرين  
 دقيقة ايام نحو الشتاء **وليعلم** ايضا انهم اكثر الابرار والاعتراضا على قول  
 المفتي بحد فتواه بصفة رواية العصر الثاني وجواز العمل بها لعلمنا  
 بحقيقة ذلك وانما هو لمنعه جواز العمل والافتاء برواية **العصر الاول**  
 مع تضعيفها فضلا عن انكار ثبوتها عن الامام رحمه الله ثم لما تبين  
 مخالفة كلامهم كلام المفتي من جهة الاختلاف وجواز العمل برواية العصر  
 الاول هو يمنع ذلك وانا اقول هو اولي بها اناسب ان نذكر ما حضرا  
 مما استدل به من قبلنا برواية **العصر الاول فنقول** اما من الاحاديث  
 النبوية فمن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 جله جبريل عليه فقال قم فصله فصلى الظهر حين زالت الشمس  
 ثم جاء العصر فقال قم فصله فصلى العصر حين صار ظلك شبي  
 مثله الى ان قال **ثم جاء** من الغد الظهر فقال قم فصله فصلى الظهر



حين صار ظل كل شيء مثله اخ الى ان قال **ثم جاءه العصر** فقال قسم  
 فصله فصلي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه الى ان قال **ثم قال**  
 ما بين هذا الوقتين وقت رواه احمد والترمذي نحوه وقال **البخاري**  
 هو اصح شيء في الوقت وقال محمد بن الحسن اصح شيء ورد في الباب حديث  
 جابر **عن ابى موسى** رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واتاه سائل  
 يسئله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا وامر بلالا الى ان قال  
 فاقام الظل حين نزلت الشمس والقبائل يقولون انتصف النهار ولم يكن  
 اعلم منهم ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة الى ان قال واخر الظهر  
 حتى كان قريبا من وقت العصر فلامس ثم اخر العصر وانصرف منها  
 والقبائل يقولون احمرت الشمس الى ان قال **ثم اصبح** فدعى السائل فقال الوقت  
 فيما هذين الوقتين رواه احمد وابوداود والنسائي وروى الجماعة  
**الا البخاري** نحوه من حديث بريدة الاسلمي **وما جاء في تعجيل العصر**  
 مع الغيم عن انس رضي الله عنه قال كان **رسول الله** صلى الله عليه وسلم  
 يصلي العصر والشمس مرتفعة حبة فبعد ذهب الى العوالي فيأتيهم  
 والشمس مرتفعة رواه الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعد  
 العوالي من المدينة على اربعة اميال او نحوه وكذلك للاحدواويح اود  
 معنى ذلك **وعن انس رضي الله عنه** قال صلى بنا رسول الله صلى الله  
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم العصر فاتاه رجل من بني سلمة فقال  
 يا رسول الله اننا نريد ان نخرج جزورا وانما نحن نخضها قال نعم  
 فانطلقوا فوجدنا الجزور لم تخر فخرت ثم قطعت  
 ثم طبخ منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسام **عن ارفع**  
 بن خديج رضي الله عنه قال كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثم تخر الجزور فتقسم عشرون ثم تطبخ فتاكل بها نصيبا قبل مغيب  
 الشمس متفق عليه وروى البخاري رضي الله عنه وسلم وبقيته اهل السنن  
 احاديث عايشة رضي الله تعالى عنها في تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة  
 العصر فمنها قولها كان يصلي العصر والشمس في حمرتها لم يظهر الغي من  
 حمرتها قال ابو عيسى الترمذي حديث عايشة حديث حسن صحيح وهو  
 الذي اختاره بعض اهل العلم من صحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر  
 وعبد الله بن مسعود وعائشة وانس رضي الله عنهم اجمعين وغير  
 واحد والتابعين اختاروا تعجيل صلاة العصر وهو انا خيرها وبه  
 يقول عبد الله بن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وفي موطا الامام  
 مالك رحمه الله عن ابن الخطاب رضي الله عنه كتب الى عماله ان صلوا الظهر  
 اذا كان الغي ذراعا الى ان يكون ظل احدكم مثله والعصر والشمس مرتفعة  
 بيضاء نقيه قدر ما يسير الكلب في سبخين او ثلاثه قبل غروب الشمس  
 فهذا الاحاديث حجة القايدين بخول وقت العصر اذا صار الظل كل شيء مثله  
 كالامة الثلاثة فولا واحدا وهو رواية للامام اعظم وعليها الصان  
 وزفر والحسن بن زياد الذي تلقوا عن الامام من ذهب شفاها منه من  
 ثاني طبقه بعد الامام قال الطحاوي من الطبقة الثالثة بعد الامام  
 وبه ناخذ وصاحبنا غير الا اذا كان من الطبقة وهو لما خذ به  
 وصاحب البرهان من الطبقة وهو لا يظهر لبيان جبريل  
 وهو في الباب وفي الفيض من الطبقة وعليه عمل الناس  
 اليوم وبه يغني كما في الدر ومسنده وفي خزانة الروايات للقاضي  
 جكن الهندي وفي التانيس عندنا كما قال او في الحرار وقولها مقتد









ما نحن بصدد وما نقل عن العلامة نوح لا يؤخذ بكل ما قاله في الفيض  
 وبه يغني لعله محمول على ما اذا لم ينقل عن غيره ما يؤيده لما علمت من موافقة  
 غيره لانه له في التصريح بالفتوى على قولهما في وقت العشاء وبما هو لفظ  
 او مساو للفظ الفتوى في وقت العصر كما تقدم ذكره على ان ما قاله العلامة  
 المذكور يحتمل انه مبني على ما بحثه في البحر وقد علمت سقوطه ومتى كانت  
 كلام العلامة نوح كتملا لما ذكرناه سقط الاستدلال به ثم لا يخفى  
 ان العلامة ابن نجيم معترف بحججه بان المشايخ صرحوا بان الفتوى على  
 قولهما في وقت **العصر** حيث قال لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قولهما  
 الا لضرورة من صنع دليل او تعامل بخلافه كما مضى وان صرح المشايخ  
 بان الفتوى على قولهما كما هنا **فما نقله عنه** من قوله في رسالته رفع  
 الغشا ما نصه واما ما نقله بعض حنفية زماننا من ان الفتوى على  
 قولهما فعلى تقدير وجوده فهو في كتاب غير مشهور وغير المشهور لا يجوز  
 الافتاء بما ينسخ ما نقله عنه من ان الفتوى على قولهما كما هنا وايضا نرى من دخول سلفنا  
 فيها على ان كلام العلامة ابن القيم في اثنا دساجنة كتابه قال يا اخي  
 بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع على ما روي المتأخرون من صاحب  
 البحر والنهر والفيض في بيان الفيض كتاب مشهور في المذهب وايضا قال  
 العلامة ريس موقتي المملكة العثمانية بل وسائر بلاد الاسلام في  
 كتابه لقاضي **مسألة المشرفة** سابقا المخرجة شعبان **حاشية**  
 قراءة الاذان بين العصر الاول والثاني لم يوافق قول احد من الائم  
 اصلا بل لا يكون وقت العصر في الصيف والشتاء مصادفا لشيء ساعا  
 ونصف دائما الى ان قال ونهاية هذا الامر قراءة الاذان في تسع ساعا

ونظري

ونصف دائما اصدار وعناد وجهل مركب وعبارة من التقدي وقال فيه  
 قبل ذلك في الشتاء يدخل العصر الثاني الساعة عشر وثمان عشرة دقيقة  
 يعني اذا فيه هي عشر وثمان وعشرون دقيقة غروبيه قال لصلاة قبل  
 هذا تستدل بقوله الامامين وكان عدم استناد هذا القول الامام ظهرا  
 ففي الصيف والشتاء تصح على قول الامامين ولا تصح على قول الامام  
 على كل حال بدعي فلا ينبغي **البودن الفصل الاول** في اورد وقته بل يصير  
 تاخيرها وليس معقولا به على هذا الترتيب في دار السعادة وسائر  
 البلاد ولو سلم ان قول الامامين غير صحيح يلزم ان صلاة المصلدين  
 في وقت العصر الاول من مدة سنين وازمان غير صحيحة ومن حكم  
 بهذا انه حكم بترك صلاة جميع المومنين واما قول ابن نجيم فغير  
 مناف لهذا لان كلامه ترجيح منه عند بل غير مبطل لقوله **الامامين**  
 وقول الاخيرين مرجح لقول **الامامين** يدل عليه حديث البخاري وسلم  
 ثم قال فيه والطريق الحسن والاوفق فيه ما ذكرناه في رسالتنا وهي  
 ان يقرأ الاذان للعصر في الاول الاول ثم يصلي **السابعة** وبعده سائر  
 الائمة وفي دخول العصر الثاني من اراد التاخير من الحنفية اليه فيلزمه  
 اداء عصره **وقال** الامام العيني في شرحه على البخاري ردا على  
 الامام النووي قوله ان الحنفية يقولون لا يدخل وقت العصر الا بمصير  
 الظل مثليه **فقال** ان الحنفية لم يقولوا بذلك انما هو رواية اسد  
 ابن عمرو عن ابي حنيفة وحده وروي الحسن عنه ان اول وقت العصر  
 اذا صار ظل كل شيء مثله وهذا قول ابي يوسف ومحمد وفسر  
 واختار الطحاوي اهو كلام العيني وتقدم عن الدر قال الطحاوي  
 وبه ناخذ ولا تنس قول **الامامين** محمد بن الحسن **والبخاري** في  
**حديث جابر** هو صحيح في الوقت اهو فلهذا النقل كتابها  
 مؤيدة لرواية العصر الاول وان الفتوى من السابقين وحكايتها





من الاخيرين لم تعد لها كيف **لا وهي الاصح** دليلا لما علمت عن الامام  
محمد بن الحارثي اذ لا يغيرك بهما من بعدهما وهي الارفق بالناس  
عليها عمل جميع ممالك الدولة العلية قطعاً الى الآن الاما  
حديث في ايجاز من اضطرابهم في الاذان والصلوة وعلى حال لم  
يبلغ بها احدا العصر الثاني ابدا الا في طينتي نادرا يام السنة  
قد تصادف صلاتهم اول الثاني لا قصد له بل بناء منهم على اعتقاد  
الفتوى والعمل برواية **العصر الاول** وبذلك افتى العلامة الشيخ  
محمد امين مفتي **طبيه** الان قائل اننا على ذلك خلفا عن سلف  
ويتبعه على ذلك بعض حنفية **مكة** منهم الشيخ محمد صالح  
ابن الشيخ صديق كماله وله رسالة في هذه المسئلة سماها  
لواء النصر لمرواية المثل في العصر افاد فيها واجاد متبع المسلمون  
بجياته ايضا قال مضمونها بعض حنفية بدرجة وفروا علمت  
ما حكم به قبالهم عماد الدين افندي قاضي **مكة** **١٢٦٤**  
وما امر به ترويه افندي قاضي **مكة** **١٢٦٤** وكنون يقض  
ذلك شرعا وخالف مفتي **مكة** الان فقال في **١٢٩٤** في فتواه ان  
وقت العصر عند اي حنفية رحمه الله اذا صار كل شيء مثله غير  
في الزوال وان الواجب على مقلدة العمل به ولا يجوز له العمل بقول  
غيره اخ فتواه ومع ذلك الفتوى اللفظية منه وصح من وافقه  
لم يصحها عمل بمقتضاها منهم ولا من اعتد معتقد هم  
من القوام بمكة وجد بل هم على ما كانوا عليه من التزامهم  
ابقا عليها في نحو مثل ونصف **مكة** وتسع ساعات ونصف وربع  
في جده منذ ثلاث سنين فما اوردت تلك الفتوى الا الشقاق  
بين الامرة والاحن والتنازع والوقوف في الاعراض وتكليف الامه  
بترك المعتمد والارفق بالناس وترك ما عمل الكل او اجل عليه

خلفا

خلفا عن سلف من عهد **رسول الله صلى الله عليه وسلم** والخلفا الراشد بن  
ومن بعدهم من التابعين والائمة المجتهدين وتابعيهم الى يومنا هذا  
بلا تاليف عليهم سابق ولا معترض لاحق ولا مخدور حيث دونه على من ذهب  
من المذاهب ولا تظليل فيه لاحد من الحنفية لا من سلف ولا خلف فتدبر  
ترشد **وحينئذ** رجع اهل الكوفة الى ما هو المعتمد الاصح او المساوي  
دليلا لكنه الارفق وهو الذي عليه عمل الناس الكل والجل **اذان**  
**صلاة** هو **الصلوة** الواجب المتعين عليهم اما **اذان الاعلام** فلم  
يتقاعه حين اول الاول لا غير واما الصلاة فكل يعمل بمعتقد مذهبه  
فان المفتي وباق سادات علماء الحنفية بعد ما كان نظرهم السيد  
فيما قدرناه في هذه العجالة ما راينا فيهم من اتفاق عمل  
جميع من عداهم من الحنفية فضلا عن ساير الامم من اعتقاد صحة  
فضلا عن اصحجة رواية الاول وانها الارفق اجازي عليها العمل  
فليصلوا اول الائمة الاربعة بالناس اول الوقت كما في غير الصبح ومن  
راء منهم ان مراعاة الاحتياط اولي فليؤد ظهرة قبل المثل ويؤخر  
العصر الى ما بعد المثلين فيؤخروا صلاتهم الى دخول الثاني ثم يصلوا  
ائمة من اخر من الناس فصدا او مصادفة كما يفعلون الا ان  
في الصبح بلا استيفاء **اذان** او مع استيفاء **اذان** غير محقق  
ايها من بان لم يكن على المنابر اما مع استيفاء **اذان** محقق  
ايها من او مع اطلال الاول في ساعة وتلك تارة وساعة اخرى  
وساعة الاربع تارة اخرى فمنوع حينئذ لتحقيق ايها من مع حدث  
ما لم يعهد من **اذان اعلام** العصرين خصوصا فيهما بارض ايجاز  
دون باق الارض وان **صميم المفتي** ومن تبعه على تخطئة ما قلنا

الحرمين



**فلترفع** ولا تشا فضلا منهم سوالي هذا وما عند اخواني الخنفية  
 الخالفان لي ان لم يك تفوا معي بهذا السؤال الى حضرة المشيخة  
 الجليلة بالاستئذان العلية وما اجبت المشيخة باعتماده ويكون  
 العمل عليه فهو فصل الخطاب بيننا اذ فوق **كل ذي علم عليه** ولا ترضى  
 الا بحكم المشيخة وفتواها لتقاعس هل العلم عن الرئوب على الظالم  
 ليرتد عن ظلمه وقد تعبنا مدة سنين ليحيبونا بما فيه  
 فصل الخطاب فلم يجبنا بحسب استقلالنا بالسائل اذ لا رتبة له  
 وبالمسئلة فقد استننا من اجابة منصف غير المشيخة الجليلة لكن على  
 يميننا وسيد الجميع والا فلا تحصل لنا اجابة بغير واسطة  
 حضرة **خاتمة** او **عدنا** كما بها سابقا نذكر ما احالنا عليه شيخ  
 مشايخنا **محمد بن** ابن عايد بن في حاشية **عليه السلام** على **المدخل**  
 من المطولات مما يذكر فيه ادلة رواية المثلين له وادلة  
 رواية المثل لهما الشرح الكبير على منية المصالح للعلامة  
 الشيخ ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلي ولفظه عند قولهما وقت  
 الظاهر اذا زالت الشمس واخر وقتها عند ابي حنيفة اذا صار  
**الظل** ظل الشيء مثليه سوا في الزوال وقالوا اذا صار ظل الشيء  
 مثله سوا في الزوال **لهما** امامة جبريل عليه السلام او يوم  
 حين صار ظل كل شيء مثله اه رواه **تسعة من الصحابة**  
**في مقام التعليم** ذكرتهم في رسالتي فذكر بعض مشكلات المذهب  
 في دخول اول وقت العصر ثم **قال** له حديث ابي هريرة **رضي**  
**عنه** قال قال عليه الصلاة والسلام اذا اشتد الحر فابروا بالصلاة  
 فان شدة الحر من فيج جهنم رواه الستة وعن ابي ذر قال كماع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاراد المؤذن ان يؤذن فقال له

ابرد

ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرد ثم اراد ان يؤذن فقال له  
 ابرد حتى ساوى الظل للتلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان شدة الحر من فيج جهنم رواه البخاري في باب الاذان للمسافر  
**وجه** الدلالة له من الحديث الاول ان شدة الحر في ديارهم اذا  
 كان ظل الشيء مثله وبالثاني انه صرح بان الظل قد ساوى  
 التلول ولا قدر يذكر في الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت  
 انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم حين صار ظل الشيء مثله ولا يظن  
 به انه صلاها في وقت العصر فكان حجة على ابي يوسف ومحمد  
 رحمهم الله تعالى وان لم يكن حجة على من يجوز اجمع في السفر على  
 ان امامة جبريل عليه السلام في اليوم الثاني حجة على الكل حيث  
 صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله بقى ان يقال هذا انما يفيد  
 عدم خروج وقت الظهر وخروج وقت العصر لصيرورة الظل مثلا  
 ولا يقتضي ما بين المثل والمثلين وقت الظهر دون العصر وهو  
 المدعي والجواب انه قد ثبت بقاء الظهر عند صيرورة الظل مثلا  
 نسخا امامة جبريل فيه في العصر اذ كل حديث روي مخالفا  
 لحديث امامة جبريل عليه السلام ناسخ لمخالفة فيه لتحقيق تقدمه  
 على كل حديث روي في الاوقات لانه اول ما علمه اباهاوا  
 هاتمه باليوم الثاني في العصر عند صيرورة مثليه يفيد  
 بقاء وقتة ولم ينسخ فيستمر ما علم ببقائه من بقاء وقت  
 الظهر الى ان يدخل هذا المعلوم كونه وقت العصر استمر  
**وهو منتقد** بشيئا **اولها** بقوله ان اشتد دحر في ديارهم  
 اذا كان ظل الشيء مثله اه اذ هذه دعوى تكذبها المشاهدة  
 المحسوسة لانه ان اراد بذلك الظل الكاين حين الزوال فهذا





لا يكون الا في يومين في السنة في اخر القوس واول الجدي لا غير ولا  
خرج هذين البرجين اصلا ولا ايراد فيهما في البلاد الشمالية  
ابدا وحين دخول العصر الاول وذلك لا يكون الا في ما بين الجوز  
وزابح وعشرين السرطان حين الغدام ظل المستوي في مكة  
وما عدا كثر منها من البلاد الشمالية وهذا على فرض اذ  
له ممنوع حتى يثبت صحة ما ادعاه وان تلك الصلاة كانت في  
خصوص احد اليومين المذكورين في له ذلك فهو دعوى بلا دليل  
وعلى تقدير ثبوت ذلك فيبطل مدعاه المشاهدة احسية اذا استدلال  
بحر في كل بلد وكل زمن في كل يوم انما يكون حين الاستوى مع  
حين تغييره لا غير فتعين المصير الى ان المراد بذلك الظل مجموع ظل  
المتوى مع اول ظل المثل الاول الحادث بعد ظل المستوي يدر  
لذلك ان تلك الواقعة **بني المدينة** وهو لا ينعدم ظل استوائها  
ولا في يوم واحد من العام ويعين ما ذكرناه ما في حديث **ابي موسى**  
**عن البخاري** ولفظه اخر الظهر حتى كان وقت العصر با  
لاسن الذي يحكيه كل حديث مطلق بذلك القيد فيبطل  
الاستدلال بالحديثين انه صلاها في وقت العصر بل ذلك محتمل  
لان يكون اخرها الى وقت العصر جمعا لهما في السفر او الموضوع  
ان ذلك واقع منه في حال السفر فيكون **حج الشافعي** رحمه الله  
في جواز جمع التاخير للسفر للنساء وقوله قبيل ذلك فتثبت انه  
**صلى الله عليه وسلم** صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله  
قد علمت سقوطه وعدم ثبوته بوجه من الوجوه فيبطل  
قوله فكان حجة على ابي يوسف ومحمد رحم وقوله على اتمامة  
جبريل في اليوم الثاني ناسخة لليوم الاول حجة على الكل اي

بني المدينة

الامة

الامة الثلاثة والصاحبان حيث صلى فيه الظهر حين صار ظل  
الشيء مثله ممنوع وفاسد لا من احد هما قول **سيدنا جبريل**  
**للنبي** وقول **النبي** للسائل الوقت فيما بين هذين الوقتين  
او ما بين الوقتين وقتا وكما وردتا بينهما حديث **ابي موسى** المتقدم  
حيث قال فيه واخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر لا من  
بطل ادعائه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثانيا في يوم حزين  
عصر الا من يبطل الاستدلال بهذين الحديثين لما ادعاه من  
رواية العصر الثاني فتدبر ترشد فيما يسعنا معشر الخنفية  
الا الافتاب صحة تقليد كل الروايتين وتعين الافتاء والحكم بما  
افتي به من قبلنا وهو رواية العصر الاول لكونها الاصح دليلا  
وهي الارفق وعليها جميع مراكز الام خلافا عن سلف وسلفه  
من المخذورات كلها وافحشها نظيل المفتي نفسه وسلفه  
وكافة حنفية مراكز الاسلام لان الكل على الاول الا نادى  
في وسطه منذ سنة ١١٤٧ من بعد وفاة الامام مرج نستغفر  
من فكر والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وقد اخرج هذا  
العاجز الافاق في الضعيف هذه الاربع الخصال المنكرات شرعا  
من ذمته الخدمة كل من سمع خطابي هذا او بلغه عني  
لفظا او معناه ممن يؤمن بالله تعالى ورسوله خصوصا كل قادر  
ممن حضر هذا المجلس المحترم المظفر من سيد جميع وقاضي  
بلد الله الامين وكافة العلماء الجهابذة الكرام من ساير مذاهب  
الائمة الاربع المجتهدين الاعلام وبرئت من عهد الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر قديمي الخري عن التنفيذ بعد ابلاغي ما قدرت  
على ابلاغه الى اولي السيادة والقناعة والرياسة والحل والعقد  
والنقض والايام ومن اراد الاطلاع على ما في مكة وخلافه





من المنكرات شرعاً فعليه برسالة قرّة العين في دفع الشين باليمن  
والحمد لله وكفاً وصلواته على النبي وآله وذريته  
الكرام المجد الشرفا

المكتبة العميرية  
إمام محمد بن عبد الله  
الرام

المكتبة العميرية  
إمام محمد بن عبد الله  
الرام



تأسفني لعدم وصول جواب ما أرسلته اليكم بديهي ورتن وجودك في الشام أرسل  
من طرف هذا العاجز الطرف فضيلتكم رسالة في حق أوقات الصلاة والمقصود من تلك  
الرسالة على مقتضى علمكم العالي دفع تكون النزاع الحاصل بين مفتي مكة وبعض  
العلماء وبين أبي بصير وسيد فندي في اذان العصر والى المان على حساب التماس  
من طرفي هذا العاجز صرفت جميعهم وما حصل من قدر في جميع تحرير هذا المسئلة  
واديته بعد الطبع الى المرحوم خالة با شته وكذا أرسلنا مائة عده على مقتضى  
طلبهم مستظرا دفع النزاع فعدم انفصاله الى الان كان يادى تأسفي وتخيري  
لان قراءة الاذان من العصر له ولد والثاني لم يوافق قول احد من الائمة أصلا  
بل كون وقت العصر في الصيف والشتا لا يصادف واحدا عن التسع والنصف  
عيا نالدي فضيلتكم كالشمس في وسط النهار فقط في ثلث عشر وتسع  
عشر من العقب والحد عشر وسبع عشر من الدلو بصير العصر الاول في الساعة  
تسع ونصف وفي اثنا الاربعين يدخل العصر ولا تسع ونصف وثلاث دقائق  
قراءة الاذان في الساعة تسع ونصف ظاهر في كونه قبل دخول الوقت فلم هذا  
لا يرى وجه لقراءة الاذان في ايام الشتاء قبل دخول الوقت وفي ايام الصيف بعد  
دخول الوقت ولو سلم قراءة الاذان في عصر الشتاء بالساعة تسع وثلاث وثلاثين  
دقيقه ففي هذا الحال يكون قراءته على قول الامامين **فلم لا يقبل هذا القول**  
في ايام الصيف يا دايما يختار قول الامامين او يختار قول أبي حنيفة فبين  
العصرين في اطول الايام ساعة وعشرون دقيقه وفي اقلها تسع وخمسون  
دقيقه وفي اقصر الايام خمس واربعون من اول الوقت اعني صلاة في  
الساعة تسع ونصف غير مطابق لقول الامام الاعظم فلا يستند صحيح  
يقال استناد خصوصاً في الشتاء يدخل العصر الثاني الساعة عشر وثلاثين  
دقيقة عشر دقيقه فالصلاة قبل هذا الوقت تستند الى قول الامامين  
وكان عدداً استنده الى غيره ظاهراً في الصيف والشتاء يصح على قول  
الامامين ولا يصح على قول الامام علي كل حال بديهي فلا ينبغي لاي مؤذن في اعلام  
العصر الاول في اول وقت بل يصير تاخيره وليس معمول على هذا الترتيب  
في السعادة وسائر البلاد ولو سلم ان قول الامامين غير صحيح

في ايام الصيف  
تسرع وضوء



يلزم ان صلاة المصلين في وقت العصر الاول من مدة ستين وازمان غير صحيحة  
ومن حكم بهذا انه حكم بترك صلاة جميع المؤمنين اما قول ابن نجيم فغير منافي لهذا لان  
كلامه ترجيح منه عند بل غير مبطل لقول ما بين وقول الخرين مرجح  
لقول ما بين يدل عليه حديث البخاري ومسلم ولو سلم هذا ليقبل بلزوم  
قراءة المأذان في العصر الثاني بلا تقديم غيره عليه كماله فلا يدخل العصر الثاني  
في الساعة تسع ونصفي وقت من الاوقات وان كان الكلام في العصر الثاني على  
حسابنا غير محتاج اليه فاتحة الصورة الشرعية ظاهرة بان يؤخذ من الشخص  
والمقياس في وقت زوال ذكر اليوم ويضم اليه مثلاً ظل ذلك الشخص والمقياس  
القايم فان تساوى ظل ذلك الشخص والمقياس مقدار ظلي من مضمون من التي الزوال  
فدخل العصر الثاني على هذا مخرج وسطور في جميع الكتب وفي ذلك الوقت ان لم  
يوافق الساعة المحررة في جدولنا فتحسبوا من عنه وتخير الاشعار لتأبدلك  
لا زمر والا فقرأته على غير ذلك الحساب تلفيق والطريق لا حسن والا فوفق فيه  
ما ذكرناه في رسالتنا وهو ان يقرأ المأذان في العصر الاول ويصلي الشافعي  
وبعد سائر المائمه وفي دخول العصر الثاني من اراد التأخير من الحنفية اليه فيلزمه  
اداء العصر على ما حكمه وان كان هذا المذكور من معلوماته ظاهر فتجاءل بالخير  
لمجرد الاخطار ونهاية هذا الامر قرات المأذان في تسع ونصفي اصرار وعناد وحمل  
مركب وعبارة من التعدد والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والاقوال المتعلقة  
بذلك المحلل المذكورة في حقيقته ثمانية وثلاثين وعلى كل حال فالامر والارادة  
كحضره من له الامر وارسل الى طرفكم خمس سائيل الى طرفكم في غرة شعبان ١٤٩٦

الداعي السيد احمد  
ختمه  
١٤٩٥

١٤٩٢

**هذا الصورة بالحرف**

صورة كتاب القاضى الوادى لدلائل منه على يد الوالى الى حالة باسب محرر ٢٧ جاتكر  
متكوا افندى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد فقد وصل اليك من طرفكم تقرير  
ان في حق ان العصر واحد منهما محور طرف الوالى حالهما متحد اما المسئلة فقد  
اجتمع مفتي مكة وعلما بالحناف لدينا في المحكمه وقررا بهم انهم يؤذون  
حين دخول وقت العصر الثاني على مذهبنا ابي حنيفة رحمه الله كما  
يعلم

يعمل في بلاد اسبانيا في طغيتا جركستان في افغانستان في هندوستان الى خلد  
الصين واما القمل في استانبول فان العلماء يدرسون بعد العصر في الجامع الكبير  
فلا يسبح ولا يحيط وقت في الشتاء فامر السلطان خاصه فيها بان يؤذ في العصر  
الاول وامر السلطان كما اعترفتم بالمغلق والقضاة بمذهب الاما ابي حنيفة رحمه  
الله في احكام المعاملات ويشمل احكام العبادة المستتركة ظاهرة واسره غير  
مقيد بشي وتجميع من اراد السلطان لا يقبل بلا دليل وقول الامام مرجح على  
الشهر الا قول كما بينه ابن نجيم في رسالته التي صوصه وليست انت بمجتهد  
والامرجح هكذا اقراري العلماء فيعد هذا الحق لفضيلتكم بالاعتراض  
والتدخل في هذه المسئلة لا يتضمن انه ليس في محكمه امكمه علماء محققون  
او كانوا ولكن لا يبالون والحال ان في هذه البلدة موقتا من طرف الدوله  
وان ريليس المتبحر من بين اوقات الصلاة في كل وقت وعلما مكره لا يرضون  
باعتراضكم عليهم وقد كتبت حضرة المفتي على استئذنتكم وارسل من طريق  
السيد يحيى بن قاسم والناسخ في مثل هذه المسئلة يكون باعثا للفتنة  
وانتم غير مقررين بالنظارة في الامور ونحن لا نحتاج في هذه المسئلة الى  
فتوى استنباه ومصر اعلموا نعمت بشغلكم وبعد هذا اذا دتم على الاعتراض و  
التدخل فيعمل في حقكم مما يستوءكم وهذا واضح مني ان قبلتم من الطابق ٢٧ جا  
من السيد مصطفى فابق قاضى مكة امكمه

**هذا رساله المسماه نداء المنصور وايه المثل العصر الشيخ اعلمه محمد صالح ابن  
الشيخ حديق كمال الحنفى**

بسم الله الرحمن الرحيم ما قولكم ساداتنا علما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله  
عنه في عمل اهل الاستانه وسائر ائمه الاسلاميه بقول الامام الاعظم  
الذي تدعه عليه الصحابان وزفر وجميع من متاخرى مذهب الامام الاعظم  
وعليه الامية الثلاثة من ان وقت العصر يدخل بمصير الظل مثله غير المتوى وبه  
ينتهى اداء فرض الظهر هل هذا القول صحيح



يجوز تقليد والافتاء والعمل به لمن كان حنفيا المذهب وغير صحيح فان كان كذلك  
 فينبغي ان يابا ليدل القاطع والحق الباهرة لترك العمل به او كل من القول بمصير  
 الظل مثله او مثليه قول صحيح يجوز الافتاء والعمل بكل واحد منهما افتونا  
 ما جاز من خير او لكم جزيل الثواب من الملك الوهاب **سبحانه** **الحمد لله** **الحمد لله**  
 الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله واله وصحبه ومن بعده والاه لهم لا هادي  
 للصواب الا انت فسالك التوفيق لمن كل من القولين قول صحيح يجوز  
 تقليده والعمل به غير ان الذي صرح المشايخ رحمه الله بالفتوى عليه هو قولهما  
 قال في تنوير الابصار وشرحه ووقت الظهور من زوالها اي ميل ذكاعن كبد  
 السماء الى بلوغ الظل مثليه وعنه مثله وهو قولهما وزفر الائمة الثلاثة  
 قال الامام الطحاوي وبه نأخذ وفي غير الازكار وهو لما خذ به وفي البرهان  
 وهو الاظهر لبيان خبر جبريل وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس  
 اليوم وبه يفتي اكثر من قال بحسبه العلامة ابن عابدين عند قوله وهو نص  
 في الباب ما نصه فيه ان الدلة تكافئت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل  
 ادلته قويه ايضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال في البحر  
 لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا ضرورة من ضعف دليل  
 تعامل بخلافه كما مر اعنه وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولهما كما قلنا  
 انتهى وافر العلامة المذكورة كلام صاحب البحر كما ترى وناقشه في باب  
 القضاء من الحاشية المذكورة بما نصه وفي فتاوى ابن السبكي لا يعدل  
 عن قول الامام الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره و  
 بهذا سقط ما بحثه في البحر ان علينا الفتى بقول الامام وان افق المشايخ  
 بخلافه وقد اعترض عليه محسبه في غير الرمي مما معناه ان المفتي حقيقه  
 هو المجتهد واما غير فساقل بقول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول  
 الامام وان افق المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غير اه وحيث  
 كان بحث صاحب البحر ساقطا فلا ينبغي التثبت به عند الفتوى بل ينبغي

النظر

بلغ

النظر في الغايات المرجح لكل من القولين فما صرح به المشايخ بان الفتوى عليه  
 لا يعدل عنه الى غيره وقد صرح صاحب الفيض بقوله وعليه عمل الناس اليوم  
 وبه يفتى وصرح الطحاوي بقوله وبه وصاحب البرهان بقوله وهو الاظهر  
 كما قدمناه وفي النانيس وعندنا كما قالوا وفي الاسرار وقولهما مقتدا وفي العماد  
 انه والفتوى على قولهما وفي ملتقى البحار اننا حقيقه مرجع في وقت القصر  
 الى قولهما كما في خزانه الروايات للقاضي جابر الحنفى الهندي اظهر كشف  
 الظنون اظهر صبرين في قرة العين قاله العلامة ابن عابدين صاحب شرائع  
 عند قول صاحب الدر المختار وقال شيخنا الرمي في فتاويه وبفضل الالفاظ  
 اكد من بعض فلفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه  
 وغيرهما ولفظ به يفتى اكد من الفتوى عليه ما نصه قوله فلفظ الفتوى  
 اي اللفظ الذي في حرف الفتوى الا صليبه باي صيغة غير بها قوله اكد من  
 لفظ الصحيح الخ لان مقابل الصحيح والاصح وخوة قد يكون هو المفتى به  
 لكونه الاحوط والارفق بالناس والموافق لتعاملهم وفي ذلك مما يراه المرجحون  
 فامذهب داعيا الى الافتاء به فاذا صرح بلفظ الفتوى وكذا بلفظ لفظ  
 وعليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع تامل قوله وغيرهما الاحوط والا  
 ظم ط والضياء المعنوي في مستحبات الصلاة لفظ الفتوى اكد  
 وابلغ من لفظ المختار اه اذ علمت بهذا ظهر لك ان الغايات المرجح لقول  
 الامام على ما ذكر في حاشيته ابن عابدين كلها دون الالفاظ التي تقدم  
 ذكرها وهذا نص عبارة الحاشية المذكورة قوله الى بلوغ الظل مثليه هذا  
 ظاهر الرواية عن الامام نهائية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو  
 المختار غياثيه واختار الامام المحبوبي وعور عليه التسفي وصدور الشريعة  
 تصحيح قاسم واختاره اصحاب المنون وارتضاه الشارحون فتوى الطحاوي  
 ويقولانما نأخذ لا يدل على انه المذهب وما في الفيض من انه يفتى بقولهما  
 في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه وتعامه في البحر ولا

غير

الح



ولا تنس ما تقدم من ان اللفظ الذي فيه هو الفتوى باي صيغة كان الكد من الصحيح  
والفضل المختار وغيره وان لفظه فاخذ مساو للفظ الفتوى وانت على علم بسقوط  
بحث صاحب البحر وما قواه هذا ظاهر الرواية المقننة عدم عدوله عنه الي  
غيره فهو مقيد بما اذا لم يصح مقابلة كما في رد المختار كيف وقد صرح العلماء  
بان الذي يقتضي به هذا وقد قال في الدلائل المختار وفي وفق البحر متى كان في المسئلة  
قولان مصححان جاز الافتاء والقضا باحدهما قال بحسبه ابن عابد بن حرقوله  
وفق البحر هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التفاسيح في احدهما كذا في اخر كما افاده اي  
فلا يخير بل يتبع الاكراه فتحصل ان الفاظ التصحيح لقولها اكرهها  
لقول الامام فليكن قولها المتبع في الافتاء الاسماء والتعامل عليه في اكثر بلاد المسلمين  
كما هو عليه في وقت المغرب بغروب الشمس وهو المجره دون البياض الذي هو قول  
الامام قال في الدر المختار قال في الاختيار الشفق البياض وهو من هذا الصنف  
ومعاذ ابن جبل وعائشه رضي الله عنهم قلت ورواه عبد الزاق عن ابي هريرة  
وعن عمر ابن عبد العزيز ولم يرو التبع في الشفق الاحمر عن ابن عمر وعامه فيه انه  
تعارض الاخبار والاثار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما في الهداية وغيرها  
قال العلامة قاسم فثبت ان قول الامام هو الاصح ومشي عليه في البحر موشلا  
له بما قدمناه عنه من ان لا يعدل عن قول الامام الا الضرورة من ضعف دليل  
او تعامل بخلافه كما المزاعه لكن تعامل الناس اليوم فيه عامه البلاد على قولها  
وقد ايدته المنار ببرهانين والوقايه والبرر في الاصلاح ودور البحار والامداد  
والمواهب في شرحه البرهان وغيرهم مصححين بان عليه الفتوى وفي الشرح  
قولها اوسع وفي قوله احوط انتهى كما عدل عن قول الامام في الفتوى مع انه احوط  
الى قولها التعامل بالناس عليه فكذلك ما نحن بصدده وما نقل عن العلامة نوح من  
قوله لا يؤخذ بكل ما قاله في الفيض وبه يقتضي له على ما اذا لم ينقل عن غيره  
ما يرد لما علمت من موافقة غيره له في التصريح بالفتوى على قولها في وقت افتاء  
وما هو مساو للفظ الفتوى في وقت العصر كما تقدم ذكره على ان ما قاله العلامة  
المذكور يحصل انه مبني على ما يخص في البحر وقد علمت بسقوطه ومتى كان كلام العلامة

نوح محتملا ما ذكرناه سقط الاستدلال به ثم لا يخفى ان العلامة من ابن نجيم  
صاحب البحر معترف في حجة بان المشايخ صرحوا بان الفتوى على قولها في وقت  
العصر حيث قال لا يعدل عن قول الامام الى قولها او قول احدهما الا ضرورة من  
ضعف دليل او تعامل بخلافه كما المزاعه وان خرج المشايخ بان الفتوى على قولها  
كما هنا هم فما نقل عنه من قوله في رسالته رفع الغش ما نصه واما ما نقله بعض  
حنفية زماننا من ان الفتوى على قولها فعلى تقدير وجوده فهو في كتاب غير  
مشهور وغير المشهور لا يجوز الافتاء بما فيه من ما نقله عنه مناف لما اعترف  
به هو نفسه في حجة بقوله وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولها كما  
هنا واي مانع من مسئلتنا بها على ان كلام العلامة عالم الدين الحصكفي في ديباجة  
كتابه حيث قال وما مولى من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضا والاستبصار  
وان ينل في تلافه بقدر المكان الى ان قال لكن يا اخي بعد الوقوف على  
حقيقة الحال والاطلاع على ما حرره المتأخرون كصاحب البحر والنهر  
والفيض كتاب مشهور في المذهب فثبت من هذا ان معتد صاحب البحر  
رحمه الله في هذه المسئلة بجته المتقدم ذكره وقد تقدم ما فيه ثم  
اعلم ان الفروع التي عدل في الافتاء بها عن قول الامام الى قولها على قولها الرحمة  
وان كانت سيرة كما نصوا عليه بل هي كثيرة في حدادتها سيرة بالنسبة  
الي غيرها والافتاء بقولها افتاء بقوله قال في تنقيح الحاشية في بحث الحكم  
للمفتي ما نصه فان اقوال ابي يوسف ومحمد وغيرهم امينة على قواعد  
الي حنيفة اوها قول مرويه عنه وانما نسب اليها لا لعلها لا استنباطا  
لها من قواعد او لا اختيارها اياها كما اوضح ذلك في كسر حاشيتي الدر  
المختار الى ان قال ثم اريت في افتاء العلامة امين الدين عبد الغال ما نصه  
ومثي اخذ المفتي بقول احد من اصحاب ابي حنيفة فهو قوله فانه روى  
عن جميع اصحاب ابي حنيفة الكبار كابن يوسف ومحمد وزفر والحسن  
انهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول الامام وهو روى عن ابي حنيفة واقسموا  
عليه ايماننا على ما رواه فان الامر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله





تعالى قولي بل قوله ومذهبى مذهبى الله الى هنا ثم ما نقلته ونحو ما حصرته  
على حسب ما وصل اليه من القاتر وفي هنى القاصد واني انشد الله رجلا الحق  
غير ما نقلت والصواب شوى ما زعمته ان يبادر الى التنبية جزاؤه على  
باريه لا في غير هذا المدار كغبي فيما هنالك وقد قيل في هذا المعنى وان  
كنت في الموراء غائما ابصر عاذقا لاثاري واذا لم ترى الهلال فسلم  
لناس راوه باسما بصار واللال اعلم ونستغفره العظيم وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تحية محمد بن الحسين سنة ٩٧٠

وبالله التوفيق والحمد لله رب  
العالمين

المكتبة العصرية  
رسمها محمد الحمد العري  
رسمه - الرياض